Journal Of the Iraqia University (73-4) February (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الادوات البرلمانية في الرقابة على الحكومة في دور الاستجواب والتحقيقات البرلمانية

طالب الدكتوراه / عجمي تركي جياد

المشرف أ.د علي مشهدي

جامعة طهران فرع الفارابي

Parliamentary tools for oversight of the government in The role of parliamentary inquiries and investigations.

Researcher Phd student/Ajami Turki Jiyad
University of Tehran_Al-Farabi Branch
Agmmey@gmail.com
Supervisor Dr.Ali Mashhadi Associate professor
University of qum ,qum,iran
Droitenviro@gmail.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث موضوع الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، مع التركيز على دور الاستجواب والتحقيقات البرلمانية كأدوات رئيسية لضمان الشفافية والمساءلة. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية هذه الأدوات في تعزيز الحوكمة الرشيدة ودولة القانون. تم استعراض الإطار النظري للرقابة البرلمانية من حيث مفهومها، أهدافها، وأهميتها في النظام السياسي، مع تحليل الأدوات الرقابية المختلفة، بدءًا من الأسئلة البرلمانية وصولاً إلى الأدوات الأكثر شدة، مثل الاستجوابات والتحقيقات.ركز البحث على الاستجواب البرلماني كإحدى الأدوات الرقابية الفاعلة، حيث تم تعريفه، وشرح شروط تقديمه وآلية مناقشته، بالإضافة إلى بيان نتائجه وتأثيره في محاسبة الحكومة وتعزيز الشفافية، مع الإشارة إلى أمثلة عملية لاستجوابات مؤثرة. كما تناول التحقيقات البرلمانية من حيث مفهومها، الفرق بينها وبين التحقيقات القضائية، وإجراءات تشكيل لجان التحقيق وصلاحياتها، مع استعراض نتائجها وتأثيرها على الحكومة والرأي العام.سلط البحث الضوء على التحديات التي تواجه ممارسة الرقابة البرلمانية، مثل التدخلات السياسية، نقص الكفاءات، وضعف الأطر التشريعية. ولتعزيز فعالية الرقابة البرلمانية، تم تقديم مجموعة من الحلول، كتعزيز استقلالية البرلمان، تطوير مهارات النواب، وإصلاح التشريعات بما يضمن الشفافية والمساءلة. يخلص البحث إلى أن الرقابة البرلمانية تُعد ركيزة أساسية لدعم الديمقراطية وضمان أداء حكومي مسؤول يخدم المصلحة العامة.

Abstract

This research explores the topic of parliamentary oversight of government actions, focusing on the role of parliamentary questioning and investigations as primary tools to ensure transparency and accountability. The study aims to highlight the importance of these tools in promoting good governance and the rule of law. It examines the theoretical framework of parliamentary oversight, including its concept, objectives, and significance within the political system, alongside an analysis of various oversight tools ranging from parliamentary questions to more rigorous mechanisms such as questioning and investigations.The research emphasizes parliamentary questioning as one of the most effective oversight tools, providing a detailed explanation of its definition, the conditions for its submission, and the mechanism of its discussion. Additionally, it outlines its outcomes and impact in holding governments accountable and enhancing transparency, with reference to practical examples of significant parliamentary questioning. It also addresses parliamentary investigations by defining their concept, differentiating them from judicial investigations, and detailing the procedures for forming investigation committees and their powers, while discussing their results

and influence on governments and public opinion.The study highlights the challenges facing the exercise of parliamentary oversight, including political interference, lack of expertise, and weak legislative frameworks. To enhance the effectiveness of parliamentary oversight, several solutions are proposed, such as strengthening parliamentary independence, improving the skills of parliamentarians, and reforming legislation to ensure transparency and accountability. The research concludes that parliamentary oversight is a cornerstone of democracy, ensuring responsible governance that serves the public interest.

مقدمة:

تعد الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة أحد أهم ركائز النظام الديمقراطي وأدوات تحقيق دولة القانون. فهي وسيلة فعّالة تتيح للبرلمان مراقبة أداء السلطة التنفيذية، مما يضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام. كما أنها تُسهم في ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يخضع أداء الحكومة لتقييم مستمر من قبل ممثلي الشعب.ومن بين الأدوات الرقابية التي يتمتع بها البرلمان، يبرز الاستجواب والتحقيقات البرلمانية كأداتين محوريتين في التصدي للانحرافات أو التقصير في العمل الحكومي. فالاستجواب يتيح للنواب مساءلة الوزراء علنًا عن القرارات والسياسات التي تنعكس على حياة المواطنين، في حين تمكّن التحقيقات البرلمانية لجان البرلمان من التعمق في القضايا المثيرة للجدل والكشف عن مواطن الخلل ومحاسبة المسؤولين عنها.هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على الرقابة البرلمانية ودورها المحوري في تعزيز الحوكمة الرشيدة، مع التركيز على الاستجواب والتحقيقات البرلمانية باعتبارهما أدوات فعّالة لضمان أداء حكومي مسؤول وشفاف. كما سيتناول البحث التحديات التي تواجه هذه الرقابة، ويقدم الحلول المقترحة لتعزيز دور البرلمان في حماية المصلحة العامة وتحقيق العدالة.

الإطار النظري للرقابة البرلمانية

مفهوم الرقابة البرلمانية

تعريف الرقابة البرلمانيه:الرقابة البرلمانية هي مجموعة الإجراءات والآليات التي يقوم بها البرلمان لمراجعة أعمال السلطة التنفيذية، بهدف ضمان توافقها مع القوانين والدستور، وحماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة. وتُعد الرقابة البرلمانية وظيفة رئيسية للبرلمان في الأنظمة الديمقراطية، حيث تعكس التوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)تمارس الرقابة البرلمانية بأسلوب مؤسسي منظم، إذ يتمتع البرلمان بحق طرح الأسئلة، تقديم الاستجوابات، وتشكيل لجان التحقيق. كما أن الرقابة البرلمانية لا تهدف إلى الصدام مع الحكومة، بل إلى تعزيز الشفافية وضمان تحقيق السياسات العامة للأهداف التي وُضعت من أجلها (١)

أهداف الرقابة البرلمانية:تهدف الرقابة البرلمانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، أبرزها: (٢)

١.ضمان الشفافية في العمل الحكومي: من خلال مراقبة كيفية اتخاذ القرارات ومدى التزام الحكومة بالمبادئ الدستورية والقانونية

٢.تعزيز المساءلة: حيث يتيح للنواب محاسبة الوزراء والمسؤولين التنفيذيين عن أدائهم وقراراتهم

٣.الكشف عن القصور: تحديد مكامن الخلل أو التقصير في تنفيذ السياسات العامة، والبحث عن حلول مناسبة

٤.تقوية العلاقة بين الحكومة والشعب: فالرقابة البرلمانية تُطمئن الشعب بأن هناك جهة تُدافع عن حقوقه وتراقب مصالحه

٥.ترسيخ النظام الديمقراطي: من خلال تعزيز دور البرلمان كجهة رقابية فاعلة تمنع تعسف السلطة التنفيذية

: أهمية الرقابة البرلمانية في النظام السياسي

تُعتبر الرقابة البرلمانية جوهر العملية الديمقراطية وأداة فعالة لمنع تغوّل السلطة التنفيذية أو انحرافها. وتكمن أهميتها في أنها تضمن تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، بحيث يراقب البرلمان الحكومة لضمان عدم تعديها على اختصاصات البرلمان أو القضاء.حماية حقوق الأفراد والجماعات، حيث تراقب القرارات الحكومية التي قد تمس حرياتهم أو معيشتهم.تقوية الثقة العامة في المؤسسات السياسية، لأن الرقابة تُظهر التزام الحكومة بالمحاسبة أمام الشعب. (٣)

أدوات الرقابة البرلمانية:

أنواع أدوات الرقابة البرلمانية تمتلك البرلمانات أدوات متعددة تُستخدم حسب طبيعة القضايا وأهميتها. ومن أبرز الأدوات الرقابية: (٤)

١.الأسئلة البرلمانية

تُعتبر الأسئلة البرلمانية الوسيلة الأكثر شيوعًا في الأنظمة البرلمانية. يطرح النواب أسئلة مكتوبة أو شفهية على الوزراء بشأن قضية معينة أو للحصول على معلومات إضافية تتميز بأنها أداة بسيطة وسريعة، ولا تهدف بالضرورة إلى مساءلة الحكومة، بل إلى زيادة الوعي بالمعلومات وتوضيح السياسات على سبيل المثال: قد يطرح نائب سؤالًا حول توزيع الموازنة العامة أو آلية تنفيذ مشروع خدمي معين

٢.الاستجواب البرلماني

يُعد الاستجواب أداة أكثر حدة تُستخدم لمساءلة الحكومة أو أحد وزرائها بشأن قضية أو قرار أثار الجدل أو شُكك في نزاهته يتطلب الاستجواب تقديم طلب رسمي من النواب، ويُناقش علنًا تحت قبة البرلمان قد يؤدي الاستجواب إلى إجراءات أكثر تصعيدًا، مثل سحب الثقة عن الوزير المعني.

التحقيقات البرلمانية:3.

التحقيق البرلماني هو أداة معمقة تُستخدم في القضايا الكبرى التي تتطلب جمع الأدلة واستدعاء الشهود ومراجعة الوثائق الرسمية (٥)عادةً ما يتم تشكيل لجنة تحقيق خاصة من أعضاء البرلمان لدراسة القضية وتقديم تقرير مفصل بنتائجها تُستخدم هذه الأداة في حالات الفساد أو التجاوزات الإدارية الجسيمة

تدرج الأدوات الرقابية:

تختلف أدوات الرقابة البرلمانية في شدتها وتأثيرها. يتم استخدام الأدوات الأقل شدة، مثل الأسئلة البرلمانية، كخطوة أولى لمعرفة الحقائق. وإذا لم تكن الإجابات مرضية أو ظهرت تجاوزات واضحة، يمكن للبرلمان الانتقال إلى أدوات أكثر حدة مثل الاستجواب أو التحقيقات البرلمانية على سبيل المثال: قد يبدأ البرلمان بمساءلة وزير حول مشروع معين من خلال الأسئلة البرلمانية، وإذا تبين وجود خلل أو فساد، يتم تقديم استجواب، وفي حال استمر القصور، يتم تشكيل لجنة تحقيق

أهمية التدرج في الأدوات الرقابية: هذا التدرج يُتيح للبرلمان تحقيق التوازن بين ممارسة دوره الرقابي وضمان استقرار الحكومة. فلا يُستخدم التصعيد إلا عند الضرورة، ما يُجنب النظام السياسي الدخول في أزمات غير مبررة.

الاستجواب البرلماني كأداة رقابية

مفهوم الاستجواب البرلماني:

الأسئلة البرلمانية: تُستخدم للحصول على معلومات أو استفسارات محددة من الوزراء، ولا تتطلب مناقشة موسعة تحت قبة البرلمان الاستجواب: يهدف إلى محاسبة الحكومة أو أحد وزرائها على قرار أو سياسة معينة، ويستلزم نقاشًا علنيًا بين النواب والمسؤولين التنفيذيين، وقد يُفضي إلى تصعيد سياسي، مثل سحب الثقة (٦) شروط تقديم الاستجواب:حتى يكون الاستجواب فعالًا وقانونيًا، يجب أن يستوفي مجموعة من الشروط، أبرزها:

١.وضوح الموضوع: يجب أن يكون موضوع الاستجواب محددًا وواضحًا، ولا يتضمن قضايا عامة أو مبهمة

٢.الأدلة والبراهين: يتطلب الاستجواب وجود أدلة قوية تُثبت وجود خلل أو تقصير في أداء الحكومة أو الوزير المعني

٣.الالتزام باللوائح الداخلية للبرلمان: يجب أن يُقدم الاستجواب وفقًا للإجراءات القانونية المحددة في النظام الداخلي للبرلمان

٤.عدم تعارض الاستجواب مع القضايا القضائية: إذا كانت القضية محل الاستجواب منظورة أمام القضاء، فلا يجوز مناقشتها في البرلمان للحفاظ على استقلالية القضاء

دور الاستجواب في الرقابة البرلمانية

آلية تقديم الاستجواب ومناقشته:

يبدأ الاستجواب بتقديم طلب مكتوب من أحد النواب إلى رئيس البرلمان، يتضمن موضوع الاستجواب والجهة المستهدفة (الوزير أو رئيس الحكومة) (٧)يُدرج الاستجواب ضمن جدول أعمال البرلمان ويتم تحديد جلسة لمناقشته خلال الجلسة، يقدم النائب صاحب الاستجواب تفاصيل القضية، ثم يُمنح الوزير أو المسؤول التنفيذي الحق في الرد يعقب ذلك نقاش مفتوح بين النواب، قد يتطور إلى تصويت على طرح الثقة بالوزير أو الحكومة.

نتائج الاستجواب وآثاره:

طرح الثقة وسحبها1. إذا أثبت الاستجواب وجود تقصير أو فساد جسيم، يمكن للبرلمان التصويت على طرح الثقة بالوزير أو الحكومة، ما قد يؤدي إلى إقالتهم أو إجبارهم على الاستقالةإقالة الوزراء أو تصحيح السياسات2.في بعض الحالات، يؤدي الاستجواب إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية دون الحاجة إلى تصعيد الموقف. على سبيل المثال، قد يُعزل الوزير المعني أو تُعدّل السياسة المثيرة للجدل . تعزيز الشفافية والمساءلة3.من خلال طرح القضايا أمام الرأي العام، يُساهم الاستجواب في كشف الحقائق وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة تحقيق الردع السياسي4. يُشكل الاستجواب رسالة قوية للحكومة تفيد بأن البرلمان يراقب أدق التفاصيل، ما يدفع المسؤولين التنفيذيين إلى توخي الحذر في اتخاذ قراراتهم

نماذج لاستجوابات برلمانية مؤثرة من الواقع: (٨استجواب في قضية فساد مالي1.في إحدى البرلمانات العربية، قدم نائب استجوابًا ضد وزير مالية بشأن شبهات فساد في تخصيص عقود حكومية. أدى الاستجواب إلى تحقيق موسع، وانتهى بعزل الوزير وإعادة هيكلة الوزارة استجواب حول أزمة خدمات عامة2.شهد أحد البرلمانات الأوروبية استجوابًا حول سوء إدارة أزمة طاقة. أسفر النقاش عن إقرار خطة طوارئ وإقالة المدير التنفيذي للمؤسسة المعنيةاستجواب حول انتهاك الحريات3.في إحدى الدول الديمقراطية، تم تقديم استجواب حول تجاوزات الشرطة خلال مظاهرات سلمية. أدى الاستجواب إلى تعديل القوانين المنظمة لعمل الأجهزة الأمنية وتعويض المتضررين بهذا الفصل نكون قد تناولنا الاستجواب البرلماني باعتباره أداة محورية لمساءلة الحكومة وضمان الشفافية والمساءلة.

التحقيقات البرلمانية كأداة رقابية

مفهوم التحقيق البرلماني

تعريف التحقيق البرلماني:التحقيق البرلماني هو إحدى الأدوات الرقابية الأكثر تعمقًا التي يستخدمها البرلمان لمراجعة ومساءلة السلطة التنفيذية. يتمثل هذا التحقيق في تشكيل لجان متخصصة من أعضاء البرلمان بهدف دراسة قضايا معقدة أو حساسة تتعلق بأداء الحكومة، مثل قضايا الفساد، وسوء الإدارة، والتقصير في تنفيذ السياسات العامة. يتمتع التحقيق البرلماني بصلاحيات واسعة تشمل استدعاء المسؤولين، الاطلاع على الوثائق السرية، والاستماع إلى الشهود (٩).

الفرق بين التحقيق البرلماني والتحقيق القضائي:

:التحقيق البرلماني يتم من خلال لجنة برلمانية منتخبة أو معينة، هدفها الأساسي سياسي ورقابي، وليس إصدار أحكام قضائية. نتائجه تكون توصيات تُرفع إلى البرلمان أو الحكومة، ولا تحمل صفة الإلزام القانوني المباشر التحقيق القضائي: يتم تحت إشراف السلطة القضائية، ويهدف إلى تطبيق القانون وتحديد المسؤوليات الجنائية أو المدنية. نتائجه تؤدي إلى إصدار أحكام قضائية ملزمة. الفرق الجوهري: التحقيق البرلماني يهدف إلى كشف الحقائق أمام الشعب وتعزيز الشفافية السياسية، بينما التحقيق القضائي يركز على تحقيق العدالة القانونية الإطار القانوني للتحقيق البرلماني:يستمد البرلمان سلطته في إجراء التحقيقات من الدستور أو النظام الداخلي للبرلمان تحدد القوانين صلاحيات لجان التحقيق، مثل حقها في استدعاء الوزراء والمسؤولين، والاطلاع على السجلات الحكومية، وحضور الجلسات المغلقة تضع القوانين ضوابط لمنع تجاوز لجان التحقيق حدود اختصاصاتها، مثل حماية سرية المعلومات التي تمس الأمن القومي أو حقوق الأفراد

إجراءات التحقيق البرلماني وآثاره:

تشكيل لجان التحقيق البرلمانية:تبدأ عملية التحقيق بتقديم طلب رسمي من مجموعة من النواب، يتضمن تحديد القضية المراد التحقيق فيها وأسباب فتح التحقيق يُناقش الطلب في جلسة البرلمان، وفي حال الموافقة عليه تُشكل لجنة التحقيق من أعضاء البرلمان. يتم اختيار أعضاء اللجنة بناءً على التخصص والخبرة، مع مراعاة التوازن السياسي بين الأحزاب الممثلة في البرلمان يتم تحديد مدة زمنية لإنجاز التحقيق، مع إمكانية تمديدها إذا تطلب الأمر

صلاحيات لجان التحقيق: (١٠)

١.**استدعاء المسؤولين والشهود** يمكن للجنة استدعاء أي مسؤول حكومي أو حتى أشخاص من خارج الحكومة ممن لهم علاقة بالقضية. يلتزم المستدعون بالحضور وتقديم المعلومات المطلوبة

٢.**الاطلاع على الوثائق** تُمنح اللجنة الحق في مراجعة الوثائق والمستندات الرسمية، حتى السرية منها، بشرط الحفاظ على سرية المعلومات التي تمس الأمن القومي

٣.**إجراء زيارات ميدانية** يحق للجنة زيارة المؤسسات والمواقع المرتبطة بالقضية، مثل الوزارات أو الشركات الحكومية، لمتابعة سير العمل والتحقق من الوقائع على الأرض

٤.**التعاون مع الخبراء والمستشارين** تستعين اللجنة بخبراء قانونيين وفنيين لتقديم الاستشارات والتقارير الفنية المتعلقة بالقضية.

نتائج التحقيقات البرلمانية وأثرها على الحكومة والرأي العام:

كشف الحقائق1.يساهم التحقيق البرلماني في الكشف عن الملابسات والوقائع المتعلقة بالقضية أمام الرأي العام، مما يُعزز الشفافية والمساءلة

٢.**تصحيح السياسات** قد تؤدي نتائج التحقيق إلى تعديل أو إلغاء قرارات حكومية غير صائبة، أو وضع سياسات جديدة لمعالجة أوجه القصور التي تم كشفها

٣.**إقالة المسؤولين** إذا أثبت التحقيق تورط مسؤولين في فساد أو سوء إدارة، فقد يُوصي البرلمان بإقالتهم أو إحالتهم إلى القضاء

تعزيز الثقة بالمؤسسات الديمقراطية4.عندما تُمارس التحقيقات البرلمانية بشفافية وحيادية، فإنها تُظهر للمواطنين أن البرلمان يعمل لحماية مصالحهم ومحاسبة المقصرين

٥.**التأثير على الانتخابات** في بعض الحالات، تؤدي نتائج التحقيقات البرلمانية إلى تأثير كبير على سمعة الأحزاب أو الشخصيات السياسية، مما ينعكس على نتائج الانتخابات المستقبلية

أمثلة عملية من التحقيقات البرلمانية:

التحقيق في قضايا الفساد الكبرى1.في إحدى الدول الأوروبية، فتح البرلمان تحقيقًا في قضية فساد مرتبطة بمنح عقود حكومية بطريقة غير قانونية. كشف التحقيق عن تواطؤ بين مسؤولين حكوميين وشركات خاصة، ما أدى إلى استقالة عدد من الوزراء ومحاكمة المتورطين (١١)

التحقيق في الأزمات الصحية2.أثناء جائحة كورونا، أجرت إحدى البرلمانات تحقيقًا في طريقة تعامل الحكومة مع الأزمة. توصلت اللجنة إلى وجود تقصير في توزيع اللقاحات، وأوصت بإعادة هيكلة النظام الصحي وتقديم استقالات لبعض المسؤولين

التحقيق في الانتهاكات الحقوقية:في إحدى الدول الديمقراطية، فتح البرلمان تحقيقًا حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال مظاهرات شعبية. ساهمت نتائج التحقيق في تعديل قوانين الشرطة وزيادة الرقابة عليها.

أهمية التحقيقات البرلمانية:تُعد التحقيقات البرلمانية من الأدوات الفعّالة لضمان المساءلة والشفافية في العمل الحكومي. فهي ليست مجرد وسيلة للكشف عن الأخطاء، بل تُسهم في تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة. (١٢).

التحديات والحلول في ممارسة الرقابة البرلمانية

التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية على الرغم من أهمية الرقابة البرلمانية ودورها الحيوي في تعزيز الشفافية والمساءلة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تعيق فعاليتها (١٣). وفيما يلي أهم هذه التحديات التدخلات السياسية والحزبية1.التسييس المفرط:غالبًا ما تصبح الرقابة البرلمانية أداة للصراعات السياسية والحزبية بدلاً من التركيز على المصلحة العامة. قد يستغل النواب الرقابة لتحقيق مكاسب حزبية أو شخصية على حساب الموضوعيةتأثير الحكومات ذات الأغلبية:في بعض الأنظمة السياسية، يمكن للأحزاب التي تشكل الأغلبية في البرلمان أن تُضعف من فعالية الرقابة، حيث تقوم بدعم الحكومة بشكل مطلق وتمنع النقاش الموضوعي حول أدائها ضغوط اللوبيات والمصالح الخاصة: تتعرض بعض البرلمانات لضغوط من جماعات المصالح، مما يؤدي إلى تقويض النزاهة في ممارسة الرقابة.نقص الكفاءات والخبرات البرلمانية2. قلة التأهيل: يفتقر بعض النواب إلى المهارات الفنية والقانونية اللازمة لفهم قضايا معقدة، مثل السياسات الاقتصادية أو الملفات التقنية (١٤)ضعف الإعداد:في العديد من البرلمانات، لا يُوفر التدريب الكافي للنواب أو لجان التحقيق، مما يؤدي إلى رقابة سطحية وغير فعالةغياب الاستشارات الفنية:قد تفتقر لجان البرلمان إلى مستشارين متخصصين يساعدونها في تفسير البيانات الفنية أو القانونية المرتبطة بالتحقيقات البرلمانية.(١٥)

٣.ضعف الإطار القانوني والإداري نقص الصلاحيات:في بعض الأنظمة السياسية، تُقيَّد صلاحيات البرلمان، فلا يتمكن من استدعاء الوزراء أو الاطلاع على الوثائق السرية (١٦)غياب العقوبات:تفتقر بعض البرلمانات إلى آليات تُلزم الحكومة بتنفيذ توصياتها أو احترام نتائج التحقيقات عدم استقلالية المؤسسات المساندة:قد تعتمد لجان البرلمان على مؤسسات تنفيذية تفتقر إلى الاستقلالية، مما يُضعف مصداقية النتائج. التأثيرات الخارجية والضغوط الدولية4.في بعض الدول النامية، تتأثر الرقابة البرلمانية بضغوط من القوى الدولية أو المؤسسات الاقتصادية العالمية، مما يُحدّ من قدرة البرلمان على اتخاذ مواقف حاسمة في القضايا الوطنية.حلول لتعزيز فعالية الرقابة البرلمانية:لمواجهة هذه التحديات وتعزيز فعالية الرقابة البرلمانية، يمكن تطبيق عدد من الحلول التي تُركز على تقوية أداء البرلمان وتعزيز استقلاليته تعزيز استقلالية البرلمان1. فصل السلطات:ضرورة تعزيز استقلال البرلمان عن السلطة التنفيذية من خلال تقوية الفصل بين السلطات وضمان عدم تدخل الحكومة في عمل البرلمان (١٧)توفير الحماية للنواب:منح النواب حصانة قانونية تتيح لهم ممارسة الرقابة دون خوف من الانتقام أو الضغوط السياسية تمكين المعارضة:منح المعارضة السياسية مساحة كافية لتقديم الاستجوابات وفتح التحقيقات دون قيود من الأغلبية البرلمانية. (١٩) تطوير مهارات النواب في الرقابة والتحقيق2.تدريب النواب: تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجالات مثل القانون، الإدارة العامة، والتحقيقات المالية، لتعزيز قدراتهم الرقابية.الاستعانة بالخبراء تشكيل فرق دعم من مستشارين وخبراء قانونيين وفنيين لمساعدة النواب في دراسة القضايا المعقدة.تبادل الخبرات الدولية الاستفادة من تجارب البرلمانات الأخرى من خلال ورش عمل ومؤتمرات دولية لتعزيز آليات الرقابة.إصلاح الإطار التشريعي لضمان الشفافية والمساءلة (٢٠)3.تعزيز صلاحيات البرلمان:تعديل القوانين لمنح البرلمان صلاحيات أوسع، مثل استدعاء المسؤولين، الاطلاع على الوثائق

السرية، وفرض عقوبات على من يعرقل عمله.إنشاء هيئات مستقلة داعمة: تأسيس هيئات مستقلة مثل ديوان المحاسبة أو هيئة مكافحة الفساد تكون داعمة للبرلمان في أداء دوره الرقابي.تفعيل التوصيات البرلمانية: إلزام الحكومة قانونيًا بتنفيذ توصيات البرلمان أو تقديم مبررات رسمية في حال عدم الالتزام (٢١)تعزيز الشفافية في العمل البرلماني4.إتاحة المعلومات للرأي العام:نشر تقارير اللجان البرلمانية ونتائج التحقيقات للرأي العام لتعزيز الشفافية والمساءلة.إشراك المواطنين:السماح للمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بالمشاركة في مراقبة الأداء الحكومي من خلال متابعة عمل البرلمان.استخدام التكنولوجيا:اعتماد التكنولوجيا الحديثة في إدارة التحقيقات وجلسات البرلمان لتسهيل الاطلاع على البيانات وتحليلها بشكل دقيق تعزيز الوعي المجتمعي بدور البرلمان5.تثقيف المواطن: زيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية الرقابة البرلمانية، من خلال الحملات الإعلامية والبرامج التثقيفية (٢٢)دعم الشفافية الانتخابية:اختيار نواب يمتلكون الكفاءة والنزاهة من خلال انتخابات حرة ونزيهة لضمان وجود برلمان قوي ومستقل.

نتائج البحث:

تشير نتائج البحث إلى أن الرقابة البرلمانية تُعد من أبرز الأدوات التي تعزز الديمقراطية وتُرسّخ مبدأ الشفافية والمساءلة داخل الأنظمة السياسية. فقد أثبتت الدراسة أن هذه الرقابة تُسهم بشكل فعّال في تحقيق التوازن بين السلطات من خلال وضع قيود على السلطة التنفيذية لضمان توافق قراراتها مع المصلحة العامة والقوانين أظهرت الدراسة أيضًا أن أدوات الرقابة البرلمانية مثل الاستجواب والتحقيقات البرلمانية تلعب دورًا محوريًا في محاسبة المسؤولين الحكوميين وكشف الحقائق. فالاستجواب البرلماني يُعتبر وسيلة مباشرة لاستيضاح السياسات والقرارات الحكومية، ويُظهر نتائجه بشكل سريع، مما يجعله أداة رقابية فعالة تعزز مبدأ الشفافية وتساعد في تقويم الأداء الحكومي. أما التحقيقات البرلمانية، فقد أثبتت الدراسة أنها توفر وسيلة شاملة لتحليل الأوضاع وكشف المخالفات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إصلاحات جذرية داخل الأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة على الرغم من الفوائد الكبيرة للرقابة البرلمانية، إلا أن البحث كشف عن وجود تحديات تعوق تحقيقها لغاياتها المنشودة. هذه التحديات تشمل التدخلات السياسية التي تؤثر على حيادية البرلمان، وضعف الخبرات لدى بعض النواب في استخدام أدوات الرقابة بفعالية، بالإضافة إلى وجود قصور في التشريعات المنظمة لعمل البرلمان في هذا المجال. كما أن الحزبية المفرطة تؤدي أحيانًا إلى استغلال أدوات الرقابة لتحقيق مكاسب سياسية بدلاً من التركيز على خدمة الصالح العام وبالتالي، توصل البحث إلى أن الرقابة البرلمانية تلعب دورًا أساسيًا في بناء نظام سياسي قائم على المساءلة والشفافية، لكنها تحتاج إلى معالجة التحديات التي تواجهها لضمان تحقيق أهدافها بشكل كامل.

توصيات البحث

تعزيز استقلالية البرلمان:1.لضمان ممارسة فعّالة للرقابة البرلمانية، يجب تعزيز استقلال البرلمان عن التدخلات السياسية والحزبية، وذلك من خلال تقوية الإطار القانوني الذي يحمي قراراته من التأثيرات الخارجية.تطوير التشريعات المتعلقة بالرقابة البرلمانية:2.ينبغي مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات التي تنظم عمل البرلمان لضمان وضوح الأدوات الرقابية وتوسيع صلاحيات البرلمان في محاسبة الحكومة.تطوير مهارات النواب البرلمانيين:3.من المهم توفير برامج تدريبية مستمرة للنواب لتحسين قدراتهم على استخدام الأدوات الرقابية بفعالية، مثل الاستجواب والتحقيقات، والتعامل مع القضايا الحساسة بشكل احترافي.تعزيز الشفافية في إجراءات الرقابة البرلمانية:4.لضمان ثقة المواطنين، يجب أن تكون جميع إجراءات الرقابة البرلمانية علنية وواضحة، بما في ذلك جلسات الاستجواب ونتائج التحقيقات البرلمانية.تفعيل دور لجان التحقيق البرلمانية:5. ينبغي منح لجان التحقيق البرلمانية صلاحيات واسعة تشمل استدعاء المسؤولين، الاطلاع على الوثائق الرسمية، وضمان التعاون الكامل من جميع الجهات الحكومية.الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة:6.يمكن الاستفادة من تجارب البرلمانات العالمية الناجحة في استخدام أدوات الرقابة البرلمانية لتعزيز فعالية الرقابة في السياق المحلي.تعزيز التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني:7.يمكن تحقيق رقابة أكثر فعالية من خلال تعزيز التعاون بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، حيث يمكن لهذه المنظمات تقديم دعم معلوماتي وتحليلي للبرلمانيين.تشجيع ثقافة المساءلة والشفافية في العمل الحكومي:8.يجب أن تعمل الحكومة والبرلمان على نشر ثقافة المساءلة من خلال حملات توعية عامة تُبرز أهمية الرقابة البرلمانية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية.إدخال التكنولوجيا لتعزيز الرقابة البرلمانية:9.يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتسهيل جمع المعلومات وتحليلها، مما يُمكّن النواب من اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أسرع وأكثر دقة..مراجعة الأداء البرلماني بشكل دوري:10ينبغي على البرلمان تقييم أدائه في الرقابة على الحكومة بانتظام من أجل تحديد نقاط الضعف والعمل على تحسينها لضمان تحقيق أفضل النتائج.تُظهر هذه

التوصيات أهمية تبني منهج شامل ومتكامل لتعزيز فعالية الرقابة البرلمانية بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقة المواطنين بالنظام السياسي.

الخاتمة:

لقد عرضنا في هذا البحث أهمية الرقابة البرلمانية كأداة أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام السياسي، حيث تلعب الرقابة البرلمانية دورًا محوريًا في ضمان أن الحكومة تعمل وفقًا للمصلحة العامة وضمن إطار من الشفافية والعدالة. تبرز أدوات الرقابة البرلمانية، مثل الاستجواب والتحقيقات، كأدوات فعالة تُسهم في محاسبة الحكومة على تصرفاتها واتخاذها للقرارات، الأمر الذي يعزز من بناء الثقة بين الدولة والمواطنين.ومع ذلك، فإن الرقابة البرلمانية تواجه العديد من التحديات التي قد تضعف من تأثيرها، مثل التدخلات السياسية والحزبية، نقص الكفاءات، ضعف الإطار القانوني والإداري، فضلاً عن التأثيرات الخارجية. هذه التحديات تتطلب حلولًا شاملة وفعّالة لتعزيز دور البرلمان وضمان استقلاليته.إن تعزيز صلاحيات البرلمان، تطوير مهارات النواب، وتفعيل الشفافية في الإجراءات البرلمانية يُعد من الخطوات المهمة لتحسين فعالية الرقابة البرلمانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاح الإطار التشريعي وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الرقابة البرلمانية سيسهم في تقوية العلاقة بين البرلمان والمواطنين، وبالتالي تحسين الأداء الحكومي والمساهمة في تعزيز الديمقراطية.إن نجاح الرقابة البرلمانية مرهون بتحقيق التوازن بين استقلالية البرلمان من جهة، ودعمه من قبل الشعب والمؤسسات السياسية من جهة أخرى. إن التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية يمكن التغلب عليها من خلال تبني حلول مبتكرة، وتطوير آليات تشريعية وإدارية تضمن حماية حقوق المواطنين وتحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع الحكومة.

المصادر:

١ _د. علي الدين هلال _النظام السياسي_ سنه _٢٠٠٧_ص٨٥

٢_د. إبراهيم درويش_القانون الدستوري والنظم السياسية_سنة ٢٠١٠_ص١٨٠

٣_د. أحمد يوسف أحمد_النظم السياسية الحديثة_سنة ٢٠١٥_ص١١٥

٤_د. صلاح الدين شوزي_الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة_سنة ٢٠١٢_ص٥٠

٥_د. عبد الفتاح ساير_القانون الدستوري والنظام البرلماني_سنة ٢٠٠٨_ص٧٥

٦_د. محمد فتحي عبد الوهاب_السلطة التشريعية والرقابة السياسية_سنة ٢٠١٣_ص٩٠

٧_د. عبد الغني بسيوني _الأنظمة السياسية المقارنة_سنة٢٠٠٦_ ص١٤٥

٨_د. إبراهيم درويش_القانون الدستوري والنظم السياسبة_سنة ٢٠١٠_ص١٥٠

٩_د. محمود حلمي_النظام البرلماني ودوره في الرقابة على الجكومة_سنة ٢٠١٤_ص١٢٠

١٠.د.صلاح الدين فوزي_الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في الانظمة السياسية_سنة٢٠١٢_ص٥٦

١١ .د. عبد الفتاح ساير_ القانون الدستوري والنظام البرماني_سنة١٠٠١_ص١١٠

١٢ .د. حسين احمد عبدالله_اليات الرقابة البرمانية في النظم الديمقراطية_سنة٢٠١٥_ص٩٠

١٣ .د. عبد الغني بسيوني_النظم السياسية المقارنة_سنة ٢٠٠٦_ص١٦٠

١٤ .د. محمد شريف الطيب_دور البرلمان في الرقابة على الاداء الحكومي_سنة ٢٠١٣_ص١١٥

١٥.د.علي الدين هلال_الدستور والنظام السياسي في الوطن العربي_سنة٢٠٠٧_ص٨٠

١٦ .د.حسن نافعة_النظم السياسية العربية والاصلاحات البرلمانية_سنة٢٠٠٨_ص١٠٠

١٧ .د.محمود عبد الله_الرقابة البرلمانية في الانظمة السياسية العربية_سنة٢٠١١_ص٧٥

١٨.د. احمد يوسف احمد_النظم السياسية في اوربا والعالم العربي_سنة٢٠١٤_ص١٧٠

١٩.د. فؤاد حمدي_الرقابة البرمانية على الحكومة في الدول الاوربية والعربية_سنة٢٠١٢_ص١٣٠

٢٠_د. محمد فتحي عبد الوهاب_النظم السياسية بين السلطة التشريعية والتنفيءية_سنة ٢٠١٦ ص٩٥

٢١_د. عبد الرحمن جاسم_الرقابة البرلمانية في الأنظمة الرئاسية والبرلمانية_سنة ٢٠١٣_ص ٦٠

٢٢.د. احمد الزغبي_الرقابة البرلمانية على السياسات العامة في الدول العربية_سنة٢٠١٥_ص١١٠